

إيران تشترط اتفاقاً شاملاً لخفض التخصيب وتؤكد تفوق البرلمان على أي قيود



أكد المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية، إسماعيل بقائي، أن طهران مستعدة لخفض مستوى تخصيب اليورانيوم إلى 3.67%، شريطة التوصل إلى اتفاق شامل يضمن حقها في التخصيب.

وأضاف بقائي، في مقابلة صحفية نشرتها وسائل إعلام إيرانية، أن: "الحكومة لا تستطيع منع البرلمان من التصويت على مشروع قانون يقضي بالانسحاب من معاهدة حظر الانتشار النووي"، مشيراً إلى أن: "النواب يتوقعون تمرير المشروع بسرعة بدعم واسع داخل البرلمان".

وشدد بقائي على أن: "أي انسحاب من المعاهدة سيعني عملياً فقدان الأمم المتحدة جميع حقوقها في مراقبة البرنامج النووي الإيراني، وهو ما قد يفتح الباب أمام مرحلة جديدة من التوتر مع المجتمع الدولي".

وقال إن، الحكومة الإيرانية لن تكون قادرة من الناحية القانونية على منع قرار صادر عن البرلمان يقضي بخروج البلاد من معاهدة حظر الانتشار النووي (NPT)، مضيفاً أن "أوروبا تنفذ ما تمليه عليها

الولايات المتحدة، وأن دور أوروبا في تراجع مستمر" بحسب تعبيره.

وأشار إلى أن: "فقدان الثقة بين إيران والمفتشين التابعين للوكالة الدولية للطاقة الذرية بلغ مستويات خطيرة"، موضحاً أن: "طهران تخشى من أن يتم نقل المعلومات التي تجمعها الوكالة إلى إسرائيل، خاصة بعد "تسييس عمل الوكالة" على حد وصفه".

ولفت إلى أن: "تقارير سابقة للوكالة استُخدمت من جانب الولايات المتحدة وإسرائيل لتمرير قرار في مجلس المحافظين يتهم إيران بعدم الوفاء بالتزاماتها، وهو القرار الذي استُغل لاحقاً كذريعة لشن هجوم إسرائيلي على إيران في يونيو الماضي".